الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع قانون يتعلق بالموافقة على الملحق التعديلي عدد 2 لاتفاقية القرض المتعلقة بتمويل إنجاز المدرسة الوطنية للمهندسين ببنزرت

(2018 / 82)

تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 14 / 11 / 2018

الوثائق المرفقة بالمشروع:

*** وثيقة شرح الأسباب،**

*** الملحق التعديلي عدد 2 لاتفاقية القرض.**

تاريخ انتهاء الأشغال: 04/ 12 / 2018

رئيس اللجنة: المنجي الرحوي

نائب الرئيس: الهادي بن ابراهم

مقررة اللجنة: ليلى الحمروني

المقرر المساعد: العجمي الوريمي

المقرر المساعد: حسام بوننـي

نظـر اللجنـة

لجنة المالية والتخطيط والتنمية
تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 27 نوفمبر 2018
جلسة اللجنة: 02 ديسمبر 2018 **القرار:** الموافقة بأغلبية الحاضرين (06 مع و 01 محتفظ) **تاريخ إنهاء الأشغال:** 04 ديسمبر 2018 **رئيس اللجنة :** منجي الرحوي **المقررة:** ليلى الحمروني

أوّلا . تقديم المشروع:

أبرمت الجمهورية التونسية مع الوكالة الفرنسية للتنمية بتاريخ 27 ماي 2011 اتفاقية قرض بقيمة 15 مليون أورو لتمويل مشروع إنجاز المدرسة الوطنية للمهندسين ببنزرت.

وفقا للشروط المالية التالية:

- نسبة الفائدة: أوريبور 6 أشهر + 0,25 %،
- مدّة السّداد: 20 سنة منها 7 سنوات إمهال (القسط الأول في ماي 2018)،
- آخر أجل للسحب: 31 ديسمبر 2014.

الظروف الاستثنائية لإنجاز المشروع: نظرا لتسجيل صعوبات في إنجاز المشروع وفق الآجال المنصوص عليها بالاتفاقية تمّ:

1) التمديد في آجال السحب بسنتين إضافيتين إلى غاية 31 ديسمبر 2016 والتمديد في آجال الاستهلاك إلى غاية 30 نوفمبر 2017 من خلال إبرام ملحق أول لاتفاقية القرض بتاريخ 12 أكتوبر 2015 دون تغيير في الشروط المالية للقرض.

2) إيقاف الأشغال إثر انهيار جزء من سقف بناية المشروع بتاريخ 7 ديسمبر 2015 وتمّ رفع دعوى قضائية ترتب عنها تغيير مكتب الدراسات ومكتب مراقبة الأشغال مما استوجب توقيع الملحق عدد 2 بتاريخ 15 جوان 2017 ينص على التمديد في آجال السحب إلى غاية 15 أفريل 2018 وكذلك على التغيير في الشروط المالية لتغطية الكلفة المالية الإضافية الناجمة عن التمديد في الآجال وإمكانية سحب القسط الأخير من القرض.

3) تمّت مراجعة صيغة الملحق عدد 2 وإمضاؤه في 01 أكتوبر 2018 للتمديد مجددا في أجل سحب القسط الثالث والأخير (6 مليون أورو) إلى غاية 15 ديسمبر 2018 بالإضافة إلى التمديد في آجال الاستهلاك والانتهاء الفني للأشغال إلى غاية 30 سبتمبر 2020 مع الحفاظ على نفس الكلفة (الترفيع في نسبة الفائدة المرجعية بـ 8 نقاط مائوية) إثر تأكّد صعوبة إتمام إجراءات عرضه على المصادقة التشريعية.

وعلى هذا الأساس، فإن الملحق عدد 2 المعروض على المصادقة ينص على الترفيع في نسبة الفائدة المرجعية بـ 8 نقاط مائوية (أي ما يعادل حوالي 80 ألف أورو ككلفة إضافية ناجمة عن التمديد)، بحيث أصبحت نسبة الفائدة المرجعية الموظفة على القرض أوريبور 6 أشهر + 33 نقطة مائوية تحتسب من تاريخ إمضاء الملحق.

ثانيا . أعمال اللجنة:

نظرت لجنة المالية والتخطيط والتنمية في مشروع هذا القانون في جلستها المنعقدة يوم 02 ديسمبر 2018 على ضوء ما ورد عليها من بيانات بنص مشروع القانون ووثيقة شرح الأسباب.

وأثناء النقاش، استفسر النواب عن دواعي التنصيص صلب شرح الأسباب عن "صعوبة إتمام إجراءات عرضه على السلطة التشريعية".

كما استوضح نواب آخرون عن أسباب التأخير في تنفيذ المشروع وفقا للآجال المحددة في الاتفاقية ومبررات اللجوء إلى دعاوى قضائية وما ينجرّ عنه من تكاليف مالية تُثقل كاهل الدولة.

في حين اعتبر أحد النواب أن كلفة القرض ليست مرتفعة، وأكّد على ضرورة المصادقة عليه في أقرب الآجال لتجنّب تبعات التأخير، في حين أكّد نائب آخر على ضرورة التوقّي من مخاطر الصّرف الناجمة أساسا عن تأخير في سحب الأقساط وما ينجرّ عنه من أعباء مالية إضافية.

وبعد التداول والنقاش، طلبت اللجنة الاستماع إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي.

وفي جلستها المنعقدة يوم 04 ديسمبر 2018 استمعت اللجنة إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والذي كان مرفوقا بممثل عن وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي وممثل عن وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية مكلف بالبنايات .

وفي بداية الجلسة، أوضح السيد الوزير أن هناك عدّة أطراف متدخلة في مشروع إنجاز المدرسة الوطنية للمهندسين ببنزرت على غرار وزارة التجهيز باعتبارها الطرف المكلف بالإنجاز المادي ووزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي كطرف مكلف بالمتابعة الفنية .

كما أفاد أن هناك عدّة ظروف استثنائية حالت دون إنجاز المشروع في الآجال المحددة في الاتفاقية ممّا استوجب طلب التمديد في أجل السحب المحدّد بـ 31 ديسمبر 2014 بسنتين أي إلى غاية 31 ديسمبر 2016 والتمديد في آجال الاستهلاك إلى غاية 30 نوفمبر 2017 وذلك بإبرام ملحق اتفاقية قرض بتاريخ 12 أكتوبر 2015 بدون تغيير في الشروط المالية للقرض.

كما وضّح أنه عند الشروع في إنجاز المشروع انهار جزء من سقف البناية بتاريخ 07 ديسمبر 2015 وتمّ رفع دعوى قضائية في الغرض وهو ما ترتّب عنه تغيير مكتب الدراسات ومكتب المراقبة دون تغيير المقاول المكلّف بالمشروع.

وهذه الحادثة ترتّب عنها تأخير في إنجاز المشروع من ناحية وكلفة إضافية جملية قدّرت بـ 500 ألف أورو تمّ تحميل 150 ألف أورو للطرف التونسي وتمّ عرض المسألة على مجلس الوزراء، ولكن بعد النقاش مع الجهة المُقرضة في عدّة مناسبات تمّ حصر مناب تونس في الكلفة الإضافية في حدود 80 ألف أورو.

كما أكّد السيد الوزير أنه في ما يتعلق بحادثة سقوط جزء من السقف لا يوجد أي خلل إجرائي يتعلق بطلب العروض وإبرام الصفقة ذلك أنها تمّت وفقا للتشريع الجاري به العمل، موضّحا أن الخلل ناتج عن خطأ فنّي من قبل مكتب الدراسات ومكتب الرقابة تسبّب في سقوط سقف المكتبة، وبيّن أن هذه الحادثة لم يترتب عنها خسائر بشرية وتمّ تسجيل 02 جرحى تمّ إسعافهما وعلاجهما لكن الحادثة كبّدت المشروع خسائر قدّرت بـ 10 م.د بسبب سقوط السّقف وإعادة بناءه من جديد.

وأثناء النقاش، تطرّق النواب إلى المسائل التالية:

- ضرورة تشديد الرقابة على مكاتب الدراسات تفاديا لمثل هذه الحوادث،
- التأكيد عن ارتفاع قيمة الخسائر المادية والمقدرة بـ 10 م.د،
- الاستفسار عن دواعي التنصيص صلب شرح الأسباب على "صعوبة إتمام إجراءات عرضه على السلطة التشريعية"، وطلب توضيح.

وفي ردّه، وضّح السيد الوزير أن مكتب الدراسات ومكتب الرقابة تمّ سحب الترخيص منهما بمقتضى قرار قضائي. وتمّ تركيز لجنة متابعة أسبوعية دورية تكوّنت منذ ماي 2017 أي تاريخ استئناف تنفيذ المشروع، وتتركب هذه اللجنة من كل الأطراف المتدخلة في المشروع أي ممثل عن وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي وممثل عن وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية وممثل عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والمقاول ووالي الجهة. ونتج عن هذه المتابعة الدورية التسريع بصفة ملحوظة في نسق إنجاز المشروع في الأشهر الأخيرة حيث وصل الإنجاز إلى 56 % بينما كان لا يتجاوز 7 %، علما وأن نهاية إنجاز المشروع ستكون في أواخر ديسمبر 2019 وسيتم الغلق النهائي في مارس 2020.

هذا، وقد خوّل تسريع نسق إنجاز المشروع من حصول تونس على امتيازات من الطرف المُقرض.

كما وضّح أن القسط الأول للقرض والمقدّر بـ 3 مليون أورو تمّ سحبه واستهلاكه والقسط الثاني والمقدر بـ 6 مليون أورو هو بصدد الاستهلاك، أما الجزء الثالث والمقدر بـ 6 مليون أورو وهو موضوع مراجعة صيغة الملحق التعديلي عدد 2 والمتعلق بالتمديد مجدّدا في أجل سحب القسط الأخير إلى غاية 15 ديسمبر 2018.

ووضح السيد الوزير أن التنصيص في وثيقة شرح الأسباب على صعوبة إتمام إجراءات العرض على السلطة التشريعية تتعلق أساسا بالآجال التي تجاوزت الآجال المحددة في الاتفاقية والتي كانت في الأول 15 جوان 2018، وبعد النقاش تمّ التمديد إلى 15 ديسمبر 2018 بمعنى التمديد لستة أشهر إضافية.

كما أفاد السيد الوزير أن إنجاز مشروع المدرسة الوطنية للمهندسين ببنزرت هو مشروع رائد باعتبار التقنيات الحديثة والرفيعة المستعملة في إنجازه.

ثالثا ـ قرار اللجنة:

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروع هذا القانون بأغلبية الحاضرين.

رئيس اللجنة	المقررة
منجي الرحوي	ليلى الحمروني